

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/37
23 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٦٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن استيائه لتدهور الخطير للحالة في أنغولا ويدعو إلى وقف القتال فوراً. ويؤكد من جديد التزامه الثابت بالحفاظ على وحدة أنغولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن المسؤولية الأساسية عن عدم تحقيق السلام في أنغولا تقع بوضوح على عاتق قيادة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). فانتهاك يونيتا المتواصل، بقيادة السيد جوناس سافيمبي، لالتزاماتها بموجب اتفاقات السلام (S/22609، المرفق) وبروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة الالتزامات المتصلة بتجريد قواتها من السلاح بصورة كاملة، وبسط الإدارة الحكومية في كامل الإقليم الوطني، يقوض بشكل خطير عملية السلام.

"ويطالب مجلس الأمن يونيتا بأن تمتثل فوراً ودون شروط لالتزاماتها، ويكرر تأكيد أن استتباب السلام الدائم في أنغولا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تسوية سياسية، تستند إلى الاتفاقات والقرارات ذات الصلة.

"ويحث مجلس الأمن في هذا الصدد حكومة أنغولا ويونيتا على التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام، بما في ذلك تيسير اتصالاته بجميع الأطراف التي لها أهمية أساسية في إحياء عملية السلام المتوقفة وتنفيذ بروتوكول لوساكا. ويعرب عن قلقه للتصريحات العلنية التي يوجه فيها اللوم إلى الأمم المتحدة عن تدهور الحالة الأمنية في البلد في الآونة الأخيرة. ويكرر المجلس تأكيد دعمه الكامل لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا التي مددت ولايتها إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، ويشدد على أن حكومة أنغولا، التي أيدت تمديد تلك الولاية، ويونيتا، ملزمتان كليهما بضمان سلامة موظفي البعثة وحرية تنقلهم.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه لتدهور الحالة الإنسانية في أنغولا ويؤكد مسؤولية حكومة أنغولا وقيادة يونيتا عن تيسير الجهود المبذولة لتقديم المساعدة الإنسانية، وضمان سلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحرية تنقلهم، وإتاحة الاضطلاع على وجه السرعة، بتقييم مستقل لاحتياجات السكان المدنيين في أي ناحية من أنحاء البلد، حسب الاقتضاء. ويعرب المجلس أيضاً عن القلق إزاء محنة أضعف الفئات، مثل الأطفال والنساء وكبار السن والمشردين داخلياً، المعرضين للخطر بشكل خاص ويحتاجون إلى حماية خاصة.

"ويحث مجلس الأمن حكومة أنغولا وقيادة يونيتا على ضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان.

"ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى التنفيذ الكامل والفضوري للتدابير المفروضة على يونيتا والواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، و ١١٧٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويعرب عن شديد قلقه لما نقلته التقارير مؤخرًا من انتهاك هذه التدابير، وخاصة ما يتعلق منها بالأسلحة والماس، ويعلن اعتزامه متابعة هذه التقارير.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه للتقارير التي تضيد بإسقاط طائرات فوق المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، ويطالب جميع الأطراف المعنية، وخاصة يونيتا، بالتعاون الكامل في عملية التحقيق في هذه الحوادث وخاصة في مصير أطقم الطائرات وركابها.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي."

— — — — —